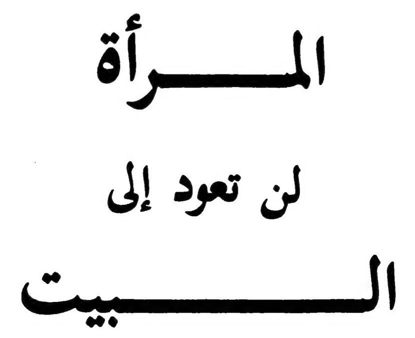
المكتبة الشعبية

الكتاب السادس

المرأة لن تعود إلى البيت

أمينة شفيق

المكتبة الشعبية (٦)



المـــــرأة لن تعود إلى الـــــبيت

أمينة شفيق

دار الثقافة الجديدة

يوليه ١٩٨٧

المكتبة الشعبية (٦)

الناشر
دار الثقافة الجديدة
٣٢ ش صبرى أبو علم / القاهرة / ت ٧٤٢٨٨٠

بعد أكثر من ستين عاما على حصول الفتاة المصرية على حقها فى التعليم العام المتساوى لتعليم الفتى ، وبعد أكثر من ستين عاما أخرى على خروج المرأة المصرية للعمل المنظم والمدفوع الأجر ، وبعد أكثر من ٥٣ عاما على صدور القانون رقم ٨٠ لعام ١٩٣٣ ، أول قانون ينظم تشغيل النساء ، تطفو آراء على سطح المجتمع المصرى تطالب « بعودة المرأة الى البيت » . وقد استفزت عبارة « عودة المرأة الى البيت » الأغلبية الغالبة من نساء مصر العاملات ، وخاصة تلك الشريحة المهنية منهن ، فالعبارة ذاتها تحمل فى طياتها وبين كلماتها وفى ثنايا حروفها ، ذلك المضمون المتخلف لعلاقة الرجل بالمرأة . فهى تعطى انطباعاً وإحساسا عاما ان شخصا ما — وهو رجل بالطبع — يقف على باب الأماكن التى تعمل فيها النساء مشيرا بإصبعه اليمن وقائلاً « روحى .. انت طالق من العمل .. عودى الى بيتك » .

تولد عبارة « عودة المرأة الى البيت » صورة كاريكاتيرية لجموع من النساء العاملات ، وقد حملن متاعهن وبدأن يتركن العمل الانتاجى ويتجهن الى المنزل .. وهى ذات الصورة التى تتكرر عندما يحلف الزوج يمين الطلاق على زوجته ، فتحمل متاعها وتمسك بأيدى أبنائها « ودمعتها على خدها » وتخرج من بيت الزوجية الى بيت أبيها . أليست ذات الصورة تقريبا ..!؟

نعم .. لقد استفزت عبارة « عودة المرأة الى البيت » جموعاً غفيرة من النساء ، ربما لأنها تحمل هذا الاحساس الذى ذكرته . وهن فى إستفزازهن على حقّ . ففى الوقت الذى تطالب فيه المرأة بإعادة النظر فى علاقات وقوانين الأسرة المصرية بحيث يعاد

صياغتها على أسس من المساواة والتعامل والتضامن والاحترام المتبادل ، تخرج علينا هذه الآراء لتقول بصراحة إن العمل الإنتاجى « سيطلق » المرأة العاملة ويحولها الى مجرد ربة بيت ، مرة أخرى .

بماذا يبررون الدعوة ؟

من وجهة نظر هذه الآراء ، عمل المرأة هو السبب ، وراء كافة هذه المشاكل الطافية على سطح المجتمع .

الشباب يرتكب الجرائم ، لأن الأمهات العاملات لايمتلكن الوقت الكافى لتنشئته تنشئة صالحة . الشباب يتعاطى المخدرات لأن الأمهات العاملات تركته مع الخادمات والدادات وذهبن الى العمل ، الشباب يفشل فى الدراسة لأن الأمهات العاملات لايجدن الوقت الكافى لمتابعة دروسه فى المنزل . الاتوبيسات مزدحمة لأن النساء العاملات يملأنها . البطالة موجودة فى صفوف الذكور لأن الإناث حصلن على كل الوظائف . العمل فى الجهاز الادارى يتعطل لأن النساء العاملات يفضلن شغل التريكو والإبرة والكروشيه « وتقميع البامية » فى المكاتب . أسباب كل فساد وخلل فى المجتمع يعود الى خروج المرأة وانخراطها فى العمل الانتاجى .

ولكن للحق أبقوا على بعض المشاكل بعيدا عن التأثيرات السلبية لعمل المرأة . مشاكل مثل انخفاض سعر البترول ، وارتفاع مديونية الدول النامية ، واختفاء الأرز فى بعض شهور العام وطفح المجارى فى معظم أزقة وحوارى العواصم . هذا للحق ، وحتى لانظلمهم .

وحتى لانظلمهم أيضا ، فإنهم لم يعمموا المطلب الذى هو « عودة المرأة الى البيت » بحيث يعنى عودة كل الأناث الى البيت وعدم خروجهم منه لأى سبب . لقد حددوا مطلبهم فى عودتها من العمل الى البيت . بمعنى عدم التحاقها بالأعمال المختلفة التى انخرطت فيها بداية من ستين عاما مضت . أما مثلا عودتها من المدرسة أو الجامعة الى البيت . فهذا مالم يناقشوه . معنى ذلك .. واذا صدق الاستنتاج .. إنهم

مع تعليم المرأة ولكن ضد عملها الانتاجى . لذلك ، شكرا لهم ، إذا كانوا ينوون الوقوف عند هذا الحد .

لقد فصلوا بين التعليم والعمل . أبقوا على التعليم حقاً لها ولكنهم عزلوها — أى المرأة — عن حق العمل الانتاجى .

والمدهش ، أنهم ، فى بعض الاحيان ينقسمون .

فى البعض منها ، يقولون إنهم يودون أن يحافظوا على هذا الكائن « الرقيق » بعيدا عن جهد العمل المضنى وشقائه . فالمرأة التى هى ذلك الانسان الرقيق لايصح أن تركب الأتوبيس المزدحم أو أن تقف أمام الاله أو أن تعمل فى معمل اختبارات أو أن تسهر فى وردية مستشفى إنها مخلوق رقيق لابد من الحفاظ عليه « فى ورق سلوفان » بعيدا عن المؤثرات الخشنة التى خلق لها الرجال .

وفى البعض الآخر ، يقسمون تلك الأعمال الى أعمال تصلح للنساء وأخرى تصلح للرجال . المرأة تستطيع أن تعمل مدرسة ، وتلائمها مهنة التمريض ، ولامانع من أن تتولى أعمال السكرتارية ، وياحبذا لو نظمت نهارها بين أعمال المنزل واشغال الأسر المنتجة مثل حياكة الملابس وعمل المربات والمخللات .

هكذا ، مرة يقفون ضد عمل المرأة الانتاجى المباشر ، ومرة أخرى يحاولون محاصرتها فى مهن وأعمال بذاتها . لكل منهم دعواه وإدعاؤه . ولعل منهم نظرته الى ذلك الجنس الآخر الرقيق ، الحساس الضعيف البنية والاعصاب .

وتحت أى إدعاء ، فإنهم ينسبون أنفسهم أولياء لأمور نساء مصر ، دون التدقيق فى حقيقة وضع المرأة المصرية فى كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، واكثر من ذلك .. فإنه لايدققون — سواء عن عمد أو عن تلقائية سطحية — فى حقيقة وملابسات تطور المجتمع المصرى ذاته تجاه الأهداف التى ينشدها . إنهم يطرحون أفكارا تخلى عنها رفاعة رافع الطهطاوى منذ أكثر من قرن من الزمان . منذ أن ذهب الى باريس ودرس تطور المجتمع الصناعى الحديث وتعرف على دور المرأة فيه . ولمس أهمية جهد المرأة الانتاجى فى دعم حركته .

نعم إنهم يطرحون أفكارا تخلى عنها أبو المثقفين المصريين وشيخهم جميعا .

كذلك يطرحون أفكارا تخلى عنها نجيب باشا الهلالى وزير المعارف العمومية فى بداية العقد الأربعينى . وذلك عندما خرج صباح أحد الأيام بقراره الوزارى الشهير الذى سمح للمعلمة المصرية بالزواج والاحتفاظ بعملها فى الوزارة .. وباتت نساء منذ ذلك التاريخ قادرات على الجمع بين العمل الانتاجى والوظائف الاجتماعية الطبيعية . إنهم يرجعون إلى الوراء ، إلى ماقبل نجيب الهلالى ورفاعة الطهطاوى .

قضية خروج المرأة الى العمل الانتاجى وانخراطها فيه لم تعد قضية فردية تهم هذه أو تلك من النساء . إنها قضية اجتماعية اقتصادية . قضية تحويل مجموعة بشرية فى المجتمع — تمثل من حيث التعداد نصفه — من كونها مجموعة مستهلكة تعيش على ناتج عمل النصف الثانى وتستهلكه ، الى كونها مجموعة يسهم جزء كبير منها فى صنع الخيرات المادية التى « يستهلكها الشعب » إنها قضية العبور بالمجتمع من درجة تخلف معينة الى درجة تطور أرقى تتحقق فيها نسبة أعلى من الاشباع المادى العام . إننا نظلم كلاً من المرأة والمجتمع اذا ماناقشنا مشاكل كل منهما منفصلة عن مشاكل الآخر . كذلك إذا ماتحدثنا عن تطور أى منهما منفصلا عن تطور الآخر . الاثنان واحد لايمكن تجزئتهما الى جزئين أو تقسيمهما الى قسمين .

كيف .. نناقش هذا الكيف ؟

[نعم للمرسيدس .. ولا للجرار]

أعلنت الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٧٥ كعام عالمى للمرأة . كان ذلك بناء على اقتراح تقدم به كل من الاتحاد النسائى الديمقراطى العالمى والاتحاد العالمى للنقابات الى الدكتور كورت فالدهايم السكرتير العام للأمم المتحدة حينذاك . فى إطار هذا العام نظمت مجموعة من المؤتمرات العالمية والاقليمية والوطنية العديدة ، كان منها المؤتمران العالميان فى كل من برلين والمكسيك ، ثم مجموعات من اللقاءات الاقليمية والوطنية لايمكن حصر عددها بسهولة . الذى يهمنى فى هذا الشأن ذلك النشاط

الاقليمى العربى . ضم هذا النشاط ندوة فى مركز سرس الليان للتعليم الوظيفى الخاضع لمنظمة اليونسكو ، حملت عنوان « المرأة والتنمية الريفية » كنت من المشاركات فيها .

كان ضمن المشاركين ، أستاذ جامعى تولى بعد ذلك منصبا هاما ، كما تولت زوجته ، الأستاذة الجامعية ، موقعا سياسيا اكثر أهمية . كنت أعرف الزوجة ، فقد شرفتنى عدة مرات بتوصيلى الى منزلى فى سيارتها المرسيدس الرائعة . كانت تقول ان السيارة ، التى تشرفت بركوبها ، هدية من زوجها عندما عمل فى أحد الأقطار الخليجية . لم يكن لدى أى أعتراض على فكرة قيادتها السيارة المرسيدس أو لفكرة إهداء زوج سيارة لزوجته . طالما كانت الهدية من ناتج عمله .

فى الندوة ، فى سرس الليان ، شرحت الارتباط العضوى بين الوضع الاقتصادى والاجتماعى الذى تعيشه الريفية وبين تخلف العلاقات الانتاجية الزراعية ، وكذلك تخلف أدوات الانتاج فى الزراعة .

فالناتج الزراعى فى الريف المصرى الحالى لايمكن أن يضمن للعاملة الزراعية أو للفلاحة التى تعمل ضمن أسرتها ، أجرا عاليا ولايمكن أن يكسبها حقوق عمل اجتماعية مثل المعاش ، طالما استمر هذا الناتج منخفضا ، وأشرت الى أن سبب انخفاض هذا الناتج يعود إلى تفتت الملكيات الزراعية الى ملكيات قزمية وكذلك الى سيادة العلاقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية فى الريف وان هذا التفتيت وتلك العلاقات يحولان دون تطوير الزراعة المصرية . فالجرار الآلى لايمكن أن يحرث نصف فدان أو ثلاثة أرباع الفدان ، الآله المتقدمة التى هى البديل عن المحراث الفرعونى او الساقية أو الطنبور ، لابد وان تعمل فى مساحات واسعة . ثم شرحت كيف ان التعاونيات الزراعية هى الوسيلة والادارة لتجميع هذه الملكيات القزمية وان التعاون الزراعى الانتاجى هو البديل لتلك العلاقات الانتاجية المتخلفة . ثم بينت ان الوحدة الزراعية الكبيرة هى التى ستفتح أوسع الافاق أمام تطوير الزراعة المصرية وهى ستكفل حقوق العمل الاجتماعية لعامل الزراعة وللعاملة الزراعية للفلاح والفلاحه .

بعد ان أنتهيت من شرح وجهه نظرى ، فوجئت بالأستاذ الجامعى يوجه الى —

وبشكل استفزازى ـــ سؤالا :

ـــ يعنى سيادتك عايزه الفلاحة المصرية تسوق الجرار ؟

أجبت : وليه .. لأ ؟

فرد سريعا : ياسلام .. إزاى بقى ؟

كان ردى اكثر استفزازاً .. قلت : « زى ماالأستاذة الجامعية بتسوق المرسيدس فى شوارع العاصمة !!»

«بلع» الرد وسكت ، الى أن انتهت جلسة ذلك اليوم . فمال على أحد الأصدقاء المشتركين ، له ولى ، وقال : « الصحفية دى .. شيوعية » .

فرد الصديق المشترك .. « إيه يادكتور .. إيه دخل الشيوعية فى العربيات المرسيدس ..!؟

مساحة خلاف واسعة ، تفصل بين أناس ينظرون الى المرأة المصرية كرصيد أساسى فى التطور الاقتصادى والاجتماعى ، وبين آخرين يودون الابقاء عليها فى اطار هامشى لتقدم شكلى .

المرأة العاملة فى الزراعة ، تعمل فى الزراعة ، منذ أن وجدت الزراعة واقتصادها المستقر فى المجتمع المصرى . هى أولى المنتجات المصريات . وهى أولى المنتجات فى كل تلك البلدان التى امتلكت أنهارا وشكل الاقتصاد الزراعى فيها قاعدة لحضاراتها القديمة . واذا كانت أجهزة الدولة تنكر على هذه المنتجة الأولى حقوقها فى الأجر المتساوى والمعاش والتعليم وسبل النمو وكذلك تسجيل عددها فى الاحصاء العام، فهذه ليست مشكلة المرأة وانما مشكلة جهاز الدولة ذاته.. لأنه جهاز متخلف، فسواء اعترف هذا الجهاز بها أو لن يعترف ، فهى هناك ، فى الحقل ، تعمل وتكدح ويتصبب جبينها عرقا . وهى تسهم فى صنع الانتاج السلعى الزراعى . الذى يهمنا ويشغل بالنا ـــ نحن ـــ هو كيف نطورها من خلال تطوير أسس وقواعد هذا الانتاج .. يعنى علاقات الزراعة وأدواتها .

لاأتصور أن الأستاذ الجامعى الذى ناقشنى بإستفزاز والذى أجبت عليه استفزاز ، يعترض على « خروج المرأة إلى العمل » . ذلك لأن زوجته « شخصيا » تعمل .

ولكنه ــ وهذا تصورى ــ يرى العمل فى حدود أنه حادثة فى حياة الفتاة التى تتعلم وليس قاعدة عامة يمكن أن تنخرط فيها جموع النساء القادرات عليه والراغبات فيه . إنه يرى تقدم المرأة فى إطار الشكليات وفى حدود الفئات العليا، أما نحن فنرى عمل المرأة وتقدمها فى الأساسيات الواسعة وفى صفوف عامة الناس . ونحن نرى النساء كمجموعة بشرية إنسانية كبيرة لها حقوق وعليها واجبات ، وهو يرى النساء كأفراد . لذلك تختلف توجهات كل منا تجاه كل مشاكل النساء . لأن النظرة اليها كمجموعة بشرية إنسانية تشكل نصف المجتمع بدفع بنا الى الخوض فى مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية فى إطار المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكلية للمجتمع .

كم كنت أود لو أنه لم يعاملنى باستفزاز ولو أنه جلس معي فى حوار هادىء لأعبر له عن رأيى المتكامل وهو اننى تمنيت دائما ان توجه الدولارات التى أشترى بها المرسيدس الفارهة ، الى شراء خمسة جرارات زراعية . كان يكفى أن يهدى زوجته سيارة مصرية صغيرة . وبذلك كنا قد خفضنا من ازدحام شوارع القاهرة ، كما كنا قد أسهمنا فى زيادة الانتاج الزراعى ، ولو بنسبة صغيرة .

يصعب على أية أمرأة عاملة تملك بعض القدرات الذهنية التى تؤهلها لادارة حوار إجتماعى حول موضوع عمل النساء فى أى مجتمع ، ان تشارك فى مثل هذه الحوارات . يعود السبب الى اننا كنا ــ وكان ذلك خطأ منا ــ نتصور ان انخراط النساء المصريات فى العمل الانتاجى بات حقيقة موضوعية ومحلية مستقرة فى هذا المجتمع . فهل بعد كل هذه السنوات ، وهل بعد وجود كل هذا العدد الضخم من الخريجات من كافة مراحل التعليم ، وهل بعد وجود هذا الكم الجيد المتواضع من النساء العاملات فى الصناعة والتجارة وجهاز الدولة ، هل بعد كل هذا التقدم المتواضع نعيد طرح المبدأ .. ثم بهذه الصورة .. ثم وبهذه الادعاءات ؟

كان المفروض ، الآن ، ان نستمر فى مناقشة دور المرأة فى دعم الاستقلال الاقتصادى ودورها فى تطوير المجتمع المصرى ، ثم وسائل مساندتها من أجل دفع عملية الانتاج . لكن يبدو أن فكرة العمل الانتاجى ذاته ، كذلك فكرة أن يعيش الفرد المصرى على ناتج جهده فحسب باتت « موضة قديمة » ومع تراجع فكرة العمل

الانتاجى وقيمته وقيمه ناتجة الاجتماعى والانسانى ، بات عمل المرأة ذاته « موضة قديمة » .

مبدأ أن تخرج المرأة — التى هى أم وزوجة — يوميا من بيتها وتنقطع عنه يوميا ولساعات لتذهب الى عملها ، تنتج وتتحول الى مواطنه نشطة اقتصادياً واجتماعيا ، بات ينظر إليها « كموضة قديمة »

وحتى لو أصبحت موضة قديمة .. فسوف نتمسك بها .

السبب هو أننا نريد أن تتحول اكبر مجموعة من نساء مصر الى أن تصبح مجموعة كبيرة من المواطنات الصالحات ، يصنعن بكدهن طيبات الحياة ويجنين بأنفسهن ثمار صنعهن ويسهمن فى تقدم مجتمعهن . تريد أن نستمر منتجات ... نعم نريد أن تستمر منتجات ، فنحن لم ننخرط فى العملية الانتاجية خلال القرن العشرين فحسب ، وإنما بدأ انخراطنا فى العمل الانتاجى منذ أن تواجدت الزراعة المصرية. لقد سجل برتراند راسل فى كتابه « آفاق جديدة فى عالم متغير » ان أول زراعة بدأت على ضفاف النيل . وكنا جزءا منها .. جزءا أساسيا منها .

كما سجل كتاب «المليون سنة الأولى فى عمر الانسان» لعالم الانثروبولوجيا أشلى مونتاجيو ان النساء هن اللاتى اكتشفن الزراعة، لأنهن كن القريبات من النبات والأرض . كن المسئولات عن جمع البذور والدرنات وبذلك استطعن — فى ذلك التاريخ القديم الذى كان يعتمد فيه الانسان فى غذائه على الصيد الذى كان يقوم به الرجال وعلى جمع الدرنات الذى كانت تقوم به النساء ان يتابعن عن قرب نمو النبات ثم يلاحظن تطور هذا النمو . لأنهن كن الأقرب الى الأرض والنبات ، فقد تم اكتشاف الزراعة على أيديهن .

من هنا ، نحن نؤكد ونصمم على اصرارنا على الاستمرار فى العمل الانتاجى .

وحتى فى زمننا الحديث ، هل يمكن فصل النساء الريفيات عن العملية الزراعية الانتاجية ؟ من المؤكد أنه لايمكن ، وفى كل مراحل الزراعة . ليس صحيحا مايقال عن أن المرأة الريفية تقوم بالأعمال الزراعية الهامشية ، انها تزرع الأرض وترويها وتحصد

وتجنى الثمار وترعى الماشية والدواجن وتشارك فى الأعمال التجارية الصغيرة وتصنع بعض المنتجات الريفية ، وحتى تشارك فى صناعة الطوب الذى تبنى به بيتها . إنها عاملة زراعية وعاملة تراحيل وزوجة وأم .. إنها كل شيء .

مشكلة المرأة الريفية لم تكن ولن تكون فى إنخراطها فى العمل الانتاجى من عدمه. مشكلتها هى كيف تطور من وضعها الاقتصادى والاجتماعى . كيف تنصفها وترفعها من نهاية السلم الاجتماعى — كما ذكرت منظمة الأغذية والزراعة فى الكتيب الذى أصدرته عام ١٩٧٥ بعنوان « النصف المفتقد » ، الى درجات أعلى فى ذات هذا السلم . كيف تحصل على عائد يساوى الجهد الذى تبذله .

على أية حال ، لم يفكر نفر واحد من هؤلاء الرافعين شعار « عودة المرأة الى البيت » فى هذه الانسانة المنتجة التى تعيش ريف مصر . ذلك ليس لأنهم يودون منها الاستمرار فى العمل ، وإنما لأنهم لم يفكروا فيها أصلا . فهى بالنسبة لهم غير موجودة .. لم تدخل أبدا .. ولن تدخل فى حساباتهم الاجتماعية .

وإذا تركنا الريف بنسائه العاملات غير المعترف بهن وإتجهنا الى الحضر .. فأية امرأة عاملة تلك التى يقصدونها ؟

[عندما يتمخض الجبل ...]

من الحضر يتنوع النشاط الاقتصادى للنساء ..

فهو يضم أولا ربات البيوت اللاتى يشكلن الغالبية العظمى من سكانه :

حسب إحصاء عام ١٩٧٦ بلغ عدد الأناث فى مصر ١٧,٩٧٨,٩١٥ امرأة . وحسب هذا الاحصاء أيضا ، بلغ عدد النساء العاملات مقابل الأجر الثابت فى جهاز الدولة والتجارة والصناعة والخدمات ٣٧٤,١٢٥ امرأة عاملة .

اذا أعدنا تقسيم الرقم الأول وهو الخاص بالتعداد الكلى لنساء مصر بين ساكنات ريف وساكنات حضر فسوف نجد ذات الاحصاء يحدد أن ريف مصر يضم

١٠,١٧٠,٢٩٩ امرأة وأن حضرها يضم ٧,٨٠٨,٦١٦ امرأة . معنى ذلك أن ريف مصر يضم عددا من النساء يفوق العدد الذى يضمه الحضر .

واذا ماعلمنا أن عدد النساء العاملات مقابل الأجر الثابت والوارد على أنه ٣٧٤,١٢٥ امرأة عاملة لايقتصر على النساء العاملات فى الحضر ، وإنما يمتد الى كافة النساء العاملات فى الريف والحضر معا لاستطعنا الوصول الى أن عدد النساء العاملات فى الحضر يشكلن نسبة ضئيلة من التعداد النسائى الكلى له . ذلك أن الريف يضم مدرسات وطبيبات وحكيمات وموظفات فى المجموعات الصحية والوحدات المجمعة . كما أن الحضر يضم ربات بيوت يشكلن غالبية عظمى من نسائه .

إن التقديرات الكلية لنسبة النساء العاملات الى عدد العاملين مقابل الأجر الثابت فى مصر (ذكور وأناث) لاتتعدى ١٢٪ . بالرغم من تحفظ العديد منا على هذه النسبة لاعتقادنا أنها تتجاوز الحقيقة . خاصة وان الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء كان قد أصدر دراسة عام ١٩٨٤ أشار فيها الى أن نسبة النساء العاملات مقابل الأجر الثابت لاتتجاوز ٧,٢٪ من عدد العاملين فى جهاز الدولة والصناعة والتجارة والخدمات .

كما أن الحضر لايضم النساء العاملات بأجر وربات البيوت فحسب وإنما يضم شريحة ثالثة من النساء وهن الناشطات اقتصادياً. تأتى ضمن هذه الشريحة كافة ساكنات الحضر الفقير اللاتى يقمن فيه بأعمال صغيرة هامشية فى المجتمع — كالبائعات المتجولات وصاحبات الأعمال الصغيرة كمالكات ثلاجات المياه الغازية أو أكشاك السجائر ومحال البقاله الصغيرة وماشابه هذه الأنشطة . بالإضافة الى تلك الشريحة من ساكنات الحضر المتيسر التى تمتلك البوتيكات ومحال الأطعمة الفاخرة الخ .

تتواجد الشريحة الأولى من الناشطات اقتصادياً فى كل حضر فقير فى العواصم والمدن ، وتتواجد الشريحة الثانية فى العواصم الكبرى .. ثم بدأت تزحف على المدن الأصغر حجما مع سيادة السوق الانفتاحية فى البلاد .

عدد هذه الشريحة من الناشطات اقتصادياً لاتظهر فى إحصائنا بشكل تفصيلى ظاهر .

المهم الآن ، أننا بصدد رقم معين يوجه اليه هذا النفر الناشطات لشعار « عودة المرأة الى البيت » حديثة وكلامه وهو الذى يمثل النساء والعاملات مقابل الأجر الثابت . الرقم الذى جاء فى إحصاء عام ١٩٧٦ على أنه ٣٧٤,١٢٥ إمرأة عاملة .

هنا يصدق المثل القائل « تمخض الجبل فولد فأرا» .

أمن أجل هذا الرقم المتواضع فى هذا البلد النامى تشن هذه الحملة وتسخر هذه الأقلام تلك المساحات المطوله من النقد والنصائح . أيمكن لهذا الرقم المتواضع أن يكون سبب كل البلاء والمصائب .. مثل انتشار المخدرات وانحراف الشباب وزحمة المواصلات و« انخفاض سعر البترول. وارتفاع مديونية الدول النامية واختفاء الأرز وطفح مجارى الأحياء الفقيرة » .

ولنفترض أن كلامهم صحيح .. هل أقاموا دعائمه على أساس من البحث العلمى . بمعنى هل أجروا أبحاثاً على أبناء النساء العاملات أو هؤلاء المنحرفين من الشباب والصبية لمعرفة ما اذا كانت النساء العاملات هن أمهات هذه الشريحة من الأبناء الضالة ، أو أن هؤلاء الشباب والصبية هم ابناء تلك النساء العاملات .

أليست هذه زوبعة فى فنجان .. أليست انحرافاً بالرأى العام الذى لابد وأن يوجه الى ماهو أهم واكثر ضرورة ، لتعبئة المواطن والمواطنة ضد تلك الأخطار الوطنية التى تهدد وطنهم ؟

إنه مجرد سؤال .

* * *

[المساواه النظرية .. واللامساواه الفعلية]

يقول « النفر القليل صاحب الصوت العالى » ، إن المرأة المصرية حصلت على المساواه العاملة وأنها تستمتع بكل الحقوق ، ولكنها لاتقوم بأى من الواجبات تجاه عملها الانتاجى .

يا للفضيحة الوطنية!!

نسى هذا « النفر القليل » أن يوضح لنا ، أيه مساواه هذه التى حصلت عليها المرأة المصرية ،.. ومع من تساوت .. وأيه حقوق هذه التى تستمتع بها .

الذى يقرأ كلامهم المنشور ويسمع أحاديثهم الاذاعية ويرى تلك المتلفزة فى شكل برامج حوارية وأعمال درامية ، يلتقط منها حقائق ظاهرية . المرأة أصبحت وزيرة ، وبرلمانية ، وأستاذة جامعية ، وسفيرة ، تعمل فى المدرسة ثم فى المصنع . المرأة المصرية حصلت على حقوقها السامية قبل كل نساء الشرق الأوسط ، ومن قبل بعض النساء الأوروبيات . وحصلت بالفعل على حق الأجر المتساوى للعمل المتساوى قبل أن تحصل عليه المرأة الأمريكية (التى لم تحصل على هذا الحق بعد) .

كل هذا الكلام صحيح مئة فى المائة . بل نقر ونعترف ، أنه صحيح ألف فى المائة .

لكن هذا الكلام ليس مربط الفرس . مربط الفرس عندنا هو الواقع الاقتصادى والاجتماعى لمجموع النساء المصريات .

إذا اقتربنا من هذا الواقع الاقتصادى والاجتماعى فإنهم يبادرون بشن حملة علينا ويتهموننا بالمزايدة والمتاجرة بآلام الجماهير .. يديرون هذه الأسطوانة المشروخة ومحشرجة الصوت .

الواقع الاقتصادى لمجموع النساء فى أى مجتمع هو الذى يحدد مدلول المساواه وإطار الحقوق ثم يحدد الواجبات ويميزها .

إذا أمعنا البحث فى نتائج عقد المرأة العالمى ١٩٧٦ ـــ ١٩٨٥ لوجدناه قد تمخض عن إتفاقية أساسية وضعتها الأمم المتحدة ووقعت عليها الحكومة المصرية (مسجلة بعض تحفظاتها على الأجزاء المتعلقة بعلاقات الأسرة وأسس تكوينها) . صدرت الاتفاقية بعنوان « إتفاقية الغاء التمييز ضد المرأة » .

من الناحية القانونية لايمكن نقد الحكومة المصرية ، لأنها ، وفى كل مواثيقها القانونية لاتقر ولاتنص ولاتضع أى تمييز ضد المرأة خاصة فى مجالى التعليم والعمل . لكن ، من الناحية العملية نجد نتائج التمييز الاقتصادى والاجتماعى واضحة وضوح الشمس . السبب ، هو أن عقد المرأة وكذلك إتفاقية إلغاء التمييز ضد المرأة ، عقد ووضعت فى إطار مفهوم إجتماعى واسع . وهو الاطار الذى يربط **المساواة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة** . هذا ما لم يحدث الى الآن فى بلادنا .

الفكرة باختصار ، هى أن المساواه الكاملة فى فرص النمو التعليمى والاقتصادى والاجتماعى لكل المواطنين لاتتم ولا تتحقق الا فى مجتمع ديناميكى متحرك تحدث فيه تعبئة كاملة للقدرة والإمكانات البشرية والاقتصادية ، يرسم لنفسه هدفا أرقى خلال مرحلة زمنية محددة .. أى من خلال حركة تنموية شاملة تمس التعليم والثقافة والاقتصاد والعمل العام ، تمس الصناعة والزراعة والخدمات ، تمس كل ركن من أركان الوطن وكل مجال من مجالاته . إذا حدثت هذه التنمية ، إتسعت فرص النمو الاسكانى الكمى والكيفى لكل البشر ، رجالا ونساء . وإن لم تحدث ، استمر المجتمع راكدا ، بطىء الحركة الى الامام واستمرت فكرة المساواة بين البشر فيه مجرد نصوص قانونية تتجطم فى التطبيق العملى ليس فقط فى محور الاناث / الذكور وإنما فى محورى الذكور / الذكور والأناث / الأناث .

فى هذا المجتمع الراكد الساكن تصبح فكرة المساواة فكرة مضلله . فالسؤال الذى يطرح .. مع من الذكور تريد النساء مساواتهن .. مع الذكور الأميين .. أو مع الذكور

المتعطلين .. أو مع هؤلاء الذكور الذين يناطحون ويناضلون من أجل بعض المطالب هنا أو هناك ؟

المساواة كقيمة والحرية كقيمة والديمقراطية كقيمة ، تستمر قيم **القله** ، طالما أستمر المجتمع هو مجتمع **القله** ، وطالما استمر مجتمعاً ساكنا يحدث تطوره الاقتصادى والاجتماعى بعيدا عن **الفعل الارادى الجماعى للأغلبية**. تتحول هذه القيم إلى قيم المجموعات الواسعة أى الأغلبية ، يوم أن تنشط الخلايا الاجتماعية وبشكل منسق تجاه الهدف التنموى المنشود وخلال الفترة الزمنية المحددة .

ونأخذ النموذج التالى .

تنص كافة القوانين ولوائح العمل فى القطاعين الحكومى العام على مبدأ الأجر المتساوى للعمل المتساوى . تسجل هذه القوانين وتلك اللوائح مبدأ المساواه بين الأناث والذكور فى الأجور والمرتبات الدنيا . وبغض النظر عن المسار الذى يتخذه هذا المبدأ فى الحياة العملية للجنسين الا اننا نتساءل ، كم من النساء المصريات من يعرفن هذا المبدأ ؟ وكم منهن من يشعرن بوجوده ؟ اللاتى يعرفنه هن المشتغلات مقابل الأجر الثابت فى الحكومة والقطاع العام ! اذا فهو لايزال حق ومبدأ الأقلية !

كم تبلغ هذه الأقلية ؟

بناء على إحصاء عام ١٩٧٦ بلغ عدد النساء العاملات مقابل الأجر الثابت ١٢٥,٣٧٤ امرأة عاملة من مجموع القوى العاملة عامة التى بلغت هذا العام ١٠٣٣١٩٠٠ مواطن ومواطنة . أكثر من ذلك ، تم تشكل هذه الأقلية من جموع النساء المصريات اللاتى يدخلن فى سن العمل (من ١٢ — ٦٥ سنة) .

ايضا حسب إحصاء عام ١٩٧٦ بلغ عدد النساء اللاتى يدخلن ضمن مايسمى بقوة العمل ١٢٥٠٩٠٠٠ . معنى ذلك أنهن الأقلية فى صفوف العاملين والأقلية فى صفوف النساء القادرات على العمل .

حق الأجر المتساوى للعمل المتساوى لايدخل دائرة اهتمام كل النساء وإنما تهتم به أقلية منهن . اذا فهو قيمة غائبة عن جماهير النساء بالرغم من أنه يشكل ركنا أساسيا من أركان المساواه العامة .

وإذا أخذنا نموذجا اخر سوف نجد الحالة تتكرر ..

لاينص قانون واحد على التفرقة بين الفتى والفتاة فى التعليم وفى كافة بمستوياته وفى كافة مجالاته . ولكن النتيجة تؤكد أن التمييز يحدث فى التطبيق .

اذا عدنا الى إحصاء ١٩٧٦ سنجد أن الأميه تنتشر فى صفوف الذكور الداخلين قوة العمل بنسبة ٤١,٤٪ فى حين أنها تنتشر فى صفوف النساء من ذات الشريحة بنسبة ٦٩,٩٪ ، ثم سنجد ان نسبة الحاصلين على الشهادات الجامعية والعليا من الذكور ترتفع الى ٣,٣٪ فى حين أنها تنخفض الى ١٪ فى صفوف النساء . ويتكرر ذات التمييز فى شرائح القادرين على الكتابة والقراءة ٢٨,٤٪ للذكور ، و١٣,٣٪ للإناث والحاصلين على الشهادة الابتدائية ١٠,٥٪ للذكور و٥,٨٪ للإناث والشهادة الثانوية ١٥,٢٪ للذكور و٧,٩٪ للإناث .

من المؤكد أن وضع النساء خلال العقود الزمنية الأخيرة أفضل من وضعهن خلال بدايات القرن العشرين . بالفعل ، أحرزن تقدما . لكنه ليس التقدم الذى يؤكد على وجود المساواة وتوافر الحقوق والتمتع بكل طيبات المجتمع .

وحتى إذا درسنا وضع الأجور والمرتبات فى مسارها الوظيفى فسوف نجد تفرقة وتمييزاً .

فى الدراسة التى أعدها مكتب العمل الدولى والتى باشرها الخبيران بث هانس وسمير رضوان والتى تحمل عنوان « فرص الاستخدام والعدالة فى مصر» جاء الجدول التالى الذى يشير الى مروق الاجور والمرتبات بين الذكور والأناث فى مصر (ذكر الجدول المتوسطات الأسبوعية فى الأجور بين الجنسين فى الحكومة والصناعة والتجارة والمتوسطات اليومية فى الزراعة بالقرش المصرى) .

	العاملون بالأجر (اسبوعيا		العاملون بالمرتب (اسبوعيا)		العاملون بالزراعة (اسبوعيا)	
السنة	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
١٩٧٦	٦٦١	٤٩٦	١١٢١	٧٢٥	٦١,٥	٢٧,٥

تتضح حقيقة اللامساواة من الجدول ففروق الاجور والمرتبات بين الذكور وبين الاناث ، حتى فى ظل مبدأ الأجر المتساوى للعمل المتساوى ، تتواجد فى كافة القطاعات . متوسط أجور العاملين بالأجر بلغ ٦٦١ قرشا ومتوسط أجور العاملات بالأجر بلغ ٤٩٦ قرشا متوسط أجور العاملين بالمرتب ١١٢١ قرشا ومتوسط أجور العاملات بالمرتب ٧٢٥ قرشا . اما فى الزراعة فتتبلور مأساة العاملة الزراعية التى ينخفض أجرها الى ٢٧,٥ (كمتوسط) فى حين يبلغ متوسط أجر العامل الزراعى ٦١,٥ قرشا .

هذه هى الأرقام والاحصائيات التى توضح المساواة أو اللامساواة الفعليتين .

ومع ذلك ..

نحن فخورات بأن مجلس الوزراء يضم امرأة عاملة .. وأن لدينا برلمانيات وأن جامعاتنا بها ٩٩٢ أستاذة جامعية . ولكن فخرنا سيزداد وتباهينا سينمو يوم أن تقف الوزيرة والبرلمانيات ليعلن أن الأميه لم تعد تعشش فى صفوف نساء مصر .. وان المرأة المصرية باتت قوة لايمكن الاستغناء عنها فى التنمية .. وان نساء مصر يعملن بسواعدهن مع سواعد الرجال من أجل بناء مجد الوطن .

* * *

الغريب .. إنهم يحملون المرأة
مسئولية الفساد .

فى عام ١٩٨٣ ، دعيت إحدى النساء العاملات المصريات للمشاركة فى حلقة نقاشية نظمتها جامعة بيركلى الأمريكية تحت عنوان « المرأة العاملة فى الدول النامية فى ظل العلاقات الصناعية للشركات متعددة الجنسية ». تتواجد جامعة بيركلى فى مدينة صغيرة فى ولاية كاليفورنيا الشمالية ، وتبعد بمسافة عشرة كيلومترات تقريبا عن سان فرانسسكو عاصمة الولاية . يربطها بسان فرانسسكو كوبرى ممتد امتدادا رائعا على أضيق نقطتى التقاء بخليج سان فراسسكو الشهير والذى يخرج على المحيط الهادى عند بوابة الجولدن جيت «البوابة الذهبية» . بالفعل تتميز هذه المنطقة عن الولايات المتحدة الأمريكية بالسخاء الجم فى مجالين ، المال والجمال الطبيعى .

عند مرور المرأة العاملة المصرية من منطقة استلام الحقائب فى مطار سان فرانسسكو ، تقدم منها أمريكى متقدم فى السن يحمل وجهه علامات الحب والطيبة وقدم لها كتيبا صغيرا يحمل عنوان «التوعية ضد الاعتداء على النساء». للوهلة الأولى امتنعت المصرية عن تقبل الكتيب اعتقاداً منها أن الأمريكى الطيب قد خدع فى سنها . فهى على مشارف العقد الخمسينى ، تطل عيناها على العالم من خلال نظارة باتت الضرورة ذاتها ، وحتى سمعها ، لم يعد يلتقط كل مايقال حولها. خلاصة القول ان مافات من سنوات عمر أصبح أضعاف ماتبقى . كيف يمكن لهذا الأمريكى الطيب أن يتوقع لها السوء بعد أن باتت عناصر الاغراء تاريخا قديما .

لكن الأمريكى صمم على إعطائها الكتيب وقال «لاتهملى قراءته»

أجابت «لكننى لم أعد فى سن يلفت النظر».

فرد عليها : «هذا لايهم ، فإن الاعتداء على النساء هنا لايتم بواقع من الكبت الجنسى وانما بدا بدافع من الكبت الاجتماعى»

عاشت المرأة العاملة المصرية عشرة أيام فى هذه البقعة الجميلة من الولايات المتحدة الأمريكية . بقعة جميلة بالفعل ، خضراء ، غنية ، مليئة بالخيرات ، وأحرزت تقدما مادية بدرجة تخبل العقل ، بالإضافة الى استمتاعها بتلك المناقشات الغنية المتنوعة التى دارت فى الندوة عن النساء العاملات فى الدول النامية التى تطل على حوض المحيط الهادى من جانبه الاسيوى . كل شيء كان رائعا وجميلا ماعدا هذا الاحساس الذى كان يجثم على صدرها فترة غروب الشمس وبعدها .. إحساس دفين بالخوف من الاعتداء عليها.. «مصيبة قد تحدث ، فتفسد كل مافات من العمر وكل ماهو آت !» لذلك إتبعت أول نصائح الكتيب «الامتناع عن الخروج المنفرد ليلا» . فافسدت كآبة الليل بهجة النهار .

وتحولت القارة الأمريكية الشمالية الى غرفة فى فندق بها جهاز تليفزيونى كبير وملون يمكنه عرض اثنتى عشر محطة إرسال تعمل طوال الـ ٢٤ ساعة .

كان حظر تجول إرادى .

لم أقصد بهذه الواقعة ان أسب الشعب الأمريكى . فالشعب فى الولايات المتحدة الأمريكية شعب مناضل . فهو الشعب الذى قدمت لنا طبقته العاملة حادث الاحتفال بأول مايو والذى استمرت الطبقة العاملة العالمية تحتفل به منذ عام ١٨٨٦ والى الآن . كذلك هو الشعب الذى قدمت لنا نساؤه العاملات أحداث يوم ٨ مارس اليوم الذى يسجل عالميا يوم المرأة العالمى . إنما أردت ان أقول ان الانحراف الخلقى الذى يمارسه الشباب فى أى مكان ليس من صنع النساء العاملات أو غير العاملات فى هذا المكان . وإنما يكون دائما وليد الظروف الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع . إنه سلوك إجتماعى كما عبر عنه الأمريكى الطيب «بالكبت الاجتماعى» . حيث توجد أزمة اقتصادية ، تتوالد أزمة اجتماعية ثم تولد الأزمتان ، مع استمرارهما، إنحلالا وانحرافا خلقيين ليس فقط فى صفوف الشباب من الجنسين وإنما فى صفوف كل شرائح السن القادرة على ممارسة الانحراف ، بداية من شرائح الاطفال والصبية الى شريحة هؤلاء الراشدين الذين يمارسون أعمال الرشوة وينظمون عمليات التهريب وتجارة المخدرات وينشطون كل سلعة ممكنة فى السوق السوداء .

الأزمة الاقتصادية التي هي وليدة الخلل فى البنيان الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع تولد البطالة والفقر .. وهما القاعدتان الملائمتان لاستشراء الانحراف والفساد الخلقيين .

هل نتذكر ماكان يعانيه الصينيون قبل إنتصار ثورتهم الاشتراكية عام ١٩٤٨ ؟ كان هذا الشعب العظيم الذى بنى إحدى معجزات العالم ، وأسهم فى بناء حضارة قديمة عالمية كبرى وفلسفة خلقية لاتزال تتبع وتدرس ، من اكثر شعوب العالم تدخينا للأفيون ! كان الشعب الصينى يعيش فى غيبوبة كاملة ودائمة . ثم وبعد آن تغير نظامه الاقتصادى الاجتماعى بات نموذجا للشعوب الواعية التى تزرع وتحصد وتصنع . وبغض النظر عن السياسة العامة الدولية التى تنتهجها الدولة الصينية ، فإن أى زائر لهذا البلد الكبير الذى يضم أكثر من ألف مليون مواطن ومواطنة لايمكنه الا ان يظهر إعجابه بمدى مايتمتع به هذا الشعب من أمانه ودقة وانتظام وأدب .

بات تدخين الأفيون .. صفحة سوداء فى تاريخ من استعمر ومن استغل هذا الشعب .

اثبتت التجارب اليومية لكل الشعوب ان الانحلال الخلقى الذى يظهر فى صفوف أى شعب وفى ظل أى مجتمع ليس من صنع النساء فى هذا الشعب وذلك المجتمع ، إنما تصبح النساء فيه فريسة كالفرائس الأخرى .

فالأم المنجبة لعدد من الابناء ، سواء كانت متعلمة أو أمية ، سواء كانت واعية آو بسيطة التكوين الفكرى،سواء كانت عاملة أو ربة بيت، لايمكن أن تتصور أبناءها إلاّ رجالا أشداء . يتوالد طموحها فى أبنائها من كونها أمهم التى أنجبتهم .. فهى تريدهم أولا تلاميذ فى الابتدائى ثم فى الأعدادى ثم فى الثانوى ، وياحبذا لو رأتهم طلبة فى الجامعة ثم مهنيين أشداء يملأون عليها البيت بالدخل الوفير والرزق الحلال . بالقطع .. إنها لاتريدهم أميين أو فقراء أو منحلين . نرى فيهم طموحاتها وطموحات زوجها .. ترى فيهم مافاتها .. تضع فيهم كل آمالها التى تراها وتفهمها . وهى تحاول .. ولكنها تواجه دائما بعقبات لم تضعها ولم ترغب فى تواجدها . عقبات أوجدها النظام الاقتصادى والاجتماعى الذى لم يستطع أن يوفر المكان لهؤلاء الأطفال فى المدارس . أو وفر لهم مدرسة هزيلة النبيان التعليمى والتربوى . وهو ذات النظام الذى أجبر هذه الأم على

«الزج» بأبنائها الى العمل المبكر فى الحقل أو فى الورشة أو فى دكان صغير أو فى منزل للخدمة الخ هذه الأعمال الصغيرة التى لاتتواجد الا فى إطار من تخلف اقتصادى واجتماعى .

بدلاً من تواجد هذا الصبى فى المؤسسة التعليمية الحكومية ، ليتعلم فنون القراءة والكتابة والتاريخ والحساب والجغرافية وسلوكيات الحديث والتصرف الاجتماعى وليؤهل الى العمل المنتج المنظم ، تواجد فى تلك الأعمال الصغيرة التى تستنزف قدراته الغضة وتجعله يعاشر هؤلاء القوم المدخنين ويجرى فى تلك الشوارع التى تضم التجار الصغار ، ويتعرف على هذا المهرب وذلك المرتشى أو الفاسد .. فتنفتح عيناه مبكرا على أعمال يندى لها جبين بعض الكبار البالغين .

وهل تستطيع أم فقيرة أمية أن تغلق باب بيتها على أبناء لفظتهم المدرسة بدعوى حماية أخلاقهم من المؤثرات الاجتماعية الفاسدة المتواجدة فى الشارع . حتى لو كانت هذه الأم ربة بيت لاتعمل .. هل تستطيع ؟ .

الذين يلقون بأسباب انحراف الشباب والأطفال على عمل المرأة المنتجة يتعمدون طمس الحقائق لتتوه المسببات الحقيقية ويتم تضليل المجتمع ككل . إنهم يحاولون الانحراف بالصراع الاجتماعى من مجرى الى آخر . بدلاً من تشخيص السبب بشكل موضوعى وعملى، يشخصونه على طريقة الذين يضللون الشرطى أثناء تتبعه اللص.. الحق ، الحرامى جرى من هنا ، وفى الحقيقة أن اللص جرى الى الناحية الأخرى . فيفقد الشرطى الطريق الى اللص ويستمر اللص فى السرقة والنهب والسلب ، ويستمر الشرطى فى الجرى فى الشوارع بلا تحقيق لاى هدف .

الغريب أن الذين يحملون عمل المرأة المنتجة مسئولية إهمال الابناء تربويا وخلقيا بحيث يرتمون فى بؤر الفساد والسموم البيضاء والمخدرات لم يناقشوا ولو لمرة واحدة طريقة تسلل هذه السلع المدمرة الى المجتمع المصرى ، ثم الى الشوارع والأزمة والحارات .

كيف وصلت هذه السلع الى هذه المواقع ؟

هل تقوم النساء العاملات المصريات بجلبها الى أسواقها التحتية فى البلاد ؟!

إن منهاج مناقشة المشاكل بات مفككا ورديئا بحيث أصبحت القاعدة الى نسير

عليها فى حواراتنا الخاصة والعامة هى ان نناقش النتائج دون المسببات ، النهايات دون المقدمات . فالمخدرات تتواجد اولا .. ثم يتواجد المدمنون عليها . لذلك كان من الواجب على الذين ينهالون بالهجوم على مبدأ اشتغال المرأة وانخراطها فى العمل الانتاجى ويحملونها مسئولية انحراف الشباب والأطفال أن يوجهوا هجومهم ونقدمهم إلى نظام الامن المفكك الذى تتسلل من خلال ثغراته هذه السلع المدمرة الى البلاد .

النساء العاملات فى مصر لسن الممسكات بنظام الأمن فى مصر . بالتالى لسن المسئولات عن رواج هذه السلع المميتة المغيبة . إنهن يعانين من تواجدها لانها لا تستدرج الابناء فحسب وإنما تستدرج الزوج قبل الأولاد .. كذلك تمتص دخل الأسرة وتخلق عدم توازن بين الجزء المنفق عليها والآخر الموجه للغذاء والكساء والملبس .

كم كنا نود .. قبل أن تنهال السياط على النساء العاملات وقبل أن يجلدن بهذا المطلب غير العادل وغير المتقدم وهو «عودة المرأة الى البيت» ، أن تجرى مراكز البحوث التابعة للدولة بحثا مع زوجات الرجال الذين يلجأون الى مصحات الادمان وتسألهن : «أى مجالات الانفاق تفضلن .. الانفاق على تعاطى المخدرات .. أم على غذاء الابناء»

لاشك أننا جميعا نستطيع الوصول الى الاجابة .. حتى قبل طرح السؤال .

تنشئة الطفولة ليست مسئولية الأم منفردة . إنها مسئولية مشتركة بينها وبين الدولة الحديثة . هكذا يراها العالم الآن . فالدولة الحديثة مسئولة عن إيجاد مراكز الطفولة والأمومة ثم الحضانات ثم المدارس ثم المؤسسات الثقافية التى توجه الأطفال ثم هى المسئولة ــ وحدها ــ عن ايجاد فرص العمل للأجيال الناشئة . لماذا يتحدث المسئولون كثيرا عن أن «الطفولة صانعة المستقبل» ، أليس المستقبل هو مستقبل الوطن . كيف تكون الأم وبمفردها سواء كانت امرأة عاملة أو ربة بيت هى المسئولة عن مستقبل الوطن ؟!

ثم ، الا ندفع لهذه الدولة الحديثة الضرائب. والا توجه حصيلة الضرائب الى الخدمات . والا يدخل التعليم فى مجال الخدمات.. إنها سلسلة من التساؤلات التى تقود الى التأكيد على أن الانحرافات التى تقع فيها شريحة من شبابنا وأطفالنا ليست من ناتج إهمال الأم لأبناءها أو ناتج انفصالها ساعات محددة يومية عنهم لتلحق بعملها الانتاجى، انما

ناتج إهمال الدولة الحديثة لأبناءها. تخرج الأم من البيت لتسهم فى زيادة الناتج الاجتماعى القومى ولتضيف جنيهات الى دخل أسرتها .. هذا حق واجب عليها اذا ما استطاعت .

إن هذه الانحرافات وليدة الخلل الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد . واذا كان الأطفال والشباب فريسة مباشرة له فإن النساء فريسة غير مباشرة لانهن أمهات لهؤلاء الشباب والأطفال .

* * *

ملل أم محمد .. والانفجار السكانى

منذ منتصف العقد الستينى أخذت الدولة رسميا بمبدأ الدعوة إلى تنظيم الأسرة. أنشأت أجهزة خاصة لهذه المهمة التى كان من المفروض أن تصبح شعبية وأن تكون قد أثمرت بحيث لم يعد الانفجار السكانى على وضعه المالى . حسب الكلام الرسمى المعلن ، يتكاثر شعب مصر بعدد ٩٠٠ ألف طفل سنويا .

لاشك أنه كم كبير بالمقارنة بمساحة الأرض الصالحة للزراعة ، كذلك بإمكانات البلاد الاقتصادية .

تحضرنى قصتان تتعلقان بتنظيم الأسرة .

الأولى :

بعد أن أخذت الدولة بسياسة التوعية لتنظيم الأسرة فى العقد الستينى أدرج المركز الدولى لتعليم الكبار بسرس الليان (لم يكن قد حول اسمه الى التعليم الوظيفى) الموضوع فى برامجه التعليمية . وبدأ الخبراء العاملون فيه توعيه بعض المصريين العاملين بالمركز بالموضوع وملابساته . كان ضمن العاملين فراش أمضى سنوات خدمة كثيرة فى المركز ، متزوج وله عدد (نعم عدد من الابناء والبنات) . بدأ الخبراء فى استمالته الى صف تحديد النسل . رحب الرجل لأنه ، وبالرغم من إرتفاع دخله إرتفاعا نسبيا بسبب عمله فى المركز الدولى ، لم يكن قادرا على مواجهة نفقات ومطالب هذا (العدد) من الابناء والبنات .

إتصل الخبراء بالرجل ثم بزوجته ، بأبى محمد وبأم محمد . وبالفعل سارت الأمور سيرا طبيعياً **لعدد من السنين** كانت الزوجة تذهب خلالها الى عيادة الوحدة المجمعة وتحصل من هناك على الحبوب بالمجان .

وفى يوم ، دخل أبو محمد فى الصباح الباكر الى المركز ثائرا وإتجه مباشرة الى أحد

الخبراء الذين قاموا بعملية الاقناع القديمة وابلغه ان مصيبة وقعت فى البيت .

«إيه ياأبو محمد؟»

«أم محمد حامل!»

كيف حدث . ومتى . طرحت مجموعة من الأسئلة . وأبو محمد مصمم ان الحبوب كانت مغشوشة . هكذا قالت أم محمد . «الحبوب اللى خدتها أم محمد من الدكتور منذ خمسة شهور كانت مغشوشة» .

عرف الخبراء أن أم محمد حامل فى شهرها الخامس . فطلبوا من أم محمد الذهاب شخصيا مع أبى محمد الى الطبيب . وحدث . فى الوحدة المجمعة ، وقفت أم محمد أمام الطبيب تؤكد أن الحبوب كانت مغشوشة . وصمم الطبيب أن الحبوب لم تكن أبداً مغشوشة ـــ ثم شرح الطبيب للزوج كيف أن هذه الحبوب تصنع كلها فى مصنع واحد وفى وعاء واحد وتغلف على خط تغليف واحد ، لذلك لايمكن أن تكون أم محمد هى المرأة الوحيدة فى سرس الليان التى وقعت فى حظها الحبوب المغشوشة . فإما أن تكون كل الحبوب مغشوشة أو أن تكون كلها سليمة .

يبدو أن أبا محمد لمح الحقيقة . أخذ زوجته وعاد الى المنزل . هناك أقسم يمين « طلاق ثلاثة » أن يعرف الحقيقة . وأمام يمين الطلاق ، خافت فاعترفت .

قالت أن أصغر أبنائها كبر وذهب الى المدرسة وانها تبقى فى البيت بمفردها ففكرت أن تنجب طفلا صغيرا يملأ عليها الفراغ «يملأ على البيت ياأبو محمد .. وأهوه يسلينى لغاية ماترجعوا كلكم بعد الظهر» .

الثانية :

فى بداية عام ١٩٧٤ ، زار وفد من التنظيم النسائى فى الاتحاد الاشتراكى العربى جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية بدعوة من اتحاد المرأة التشيكوسلوفاكية . وكما هى العادة دائما ، يعقد اجتماع بين الجانبين لتبادل الخبرات والوصول الى المزيد من المعرفة عن كل جانب ، الجانب الضيف والجانب المضيف .

أثناء الاجتماع المشترك سأل الجانب التشيكوسلوفاكيا الجانب المصرى :

ماهى أهم مشاكل المرأة المصرية ؟

أجاب الوفد المصرى : «الانفجار السكانى»
ردت التشيكوسلوفاكيات (بالانجليزية) : أوه .. هذا عظيم .
ثم بادرت المصريات بذات السؤال .
فأجابت التشيكوسلوفاكيات : «النساء هنا ممتنعات عن الانجاب»
فأسرعت المصريات (باللغة الانجليزية أيضا) : أوه .. هذا عظيم .

التحديد الإرادى للنسل الذى تمارسه التشيكوسلوفاكيات عظيم بالنسبة للمصريات .. وكثرة الانجاب الذى تمارسه المصريات عظيم بالنسبة للتشيكوسلوفاكيات .

ماذا أردت أن أوضح من القصتين .

تنظيم الأسرة أو الحد من الانجاب لم ولن يكون مسألة سياسية تقوم بها الحكومة من خلال أجهزة رسمية وغير رسمية . الحد من الانجاب مسألة اقتناع من جانب المرأة. هو موقف ذاتى تصل اليه المرأة بذاتها إذا ما اقتنعت أن كثرة الانجاب تتعارض مع حقيقة هامة فى حياتها .

_ أليست أم محمد التى إدعت ان الحبوب مغشوشة ثم اخفت عن زوجها حملها المبكر ولم تصرح به الا بعد خمسة شهور قد سلكت موقفا ذاتيا وعمليا. هذه السيدة ربة بيت ريفية . أنجبت عددا من الابناء . كبر العدد ودخل المدارس فاحست بفراغ فى حياتها . فلجأت الى أبسط أسلوب لملء الفراغ ولاثبات الذات . لجأت الى إنجاب البشر . فالحياة الريفية الرتيبة والبيت الريفى البسيط والدخل الريفى المتواضع يجعل من نهار هذه السيدة فراغاً فى فراغ . الانجاب هنا هو ملء لهذا الفراغ .

المرأة التشيكوسلوفاكية التى تشكل نسبة العاملات فيها ٤٨٪ من قوة العمل الكلية فى البلاد ، لاتلجأ الى الانجاب بل تحد منه . لأنها عاملة منتجة ، لاتجد فراغا فى حياتها اليومية . تحقق ذاتها فى نموها الوظيفى وتحركاتها الاجتماعية وطموحاتها العامة والخاصة ، فهى على علم ان إنجاب طفل ثان أو ثالث سوف يتعارض مع حقائق ثابتة يومية فى حياتها وقد يشغلها ويحجب عنها فرصا فى العملين الانتاجى والعام. لذلك تتجه إراديا

الى الحد من الانجاب دون وجود أية أجهزة دعائية لتنظيم الأسرة التشيكوسلوفاكية فى البلاد .

حالة أم محمد ليست شاذه .. وحالة النساء التشيكوسلوفاكيات ليست شاذة أيضا .

حالتان طبيعيتان للغاية . توجه المرأة العاملة تجاه الانجاب يختلف عن توجه ربة البيت .

وقد يبادر البعض بسؤال : ألا تقولين إن المرأة الريفية هى أولى المنتجات المصريات .. كيف اذا تبررين جنوحها الى الانجاب الكثير ؟

نعيد التأكيد على أن النساء العاملات ، وبحكم انخراطهن فى العمل الانتاجى اليومى يملن الى الحد من الانجاب : لكن أى نساء عاملات تعنى ؟

عندما نقول النساء العاملات ، فاننا نعنى المنخرطات فى أعمال إنتاجية **منظمة ، ومستقلة الأجر** . نحن لانعنى كافة النساء الناشطات اقتصادياً . الفرق بين الشريحتين شاسع . المرأة العاملة التى تنتج فى إطار من وحدة إقتصادية ، لها ساعات عمل محددة وقوانين ولوائح تقدم حقوقاً اجتماعياً للعاملين فيها تختلف عن زميلتها التى تنشط اقتصادياً فى الزراعة والتجارة والخدمات ، ولكن خارج تلك الوحدات التى أشرت اليها .

الاثنتان نشيطتان اقتصادياً ، لكن الأولى تعمل فى إطار جماعى يفرض عليها التزامات ويغير من توجهاتها العامة والخاصة ومنها توجهها تجاه الانجاب وتجاه الاستقلال الخاص وحتى تجاه السلوكيات اليومية . أما الثانية فهى تقع خارج دائرة المؤثرات الاجتماعية التى تغير من إتجاهاتها هذه .

ويمكن مراقبة امرأتين نشطتين اقتصادياً .. الأولى فى مصنع . تذهب فى موعد وتعود فى موعد محدد . تعرف أن الأجازة تعنى الخصم من المرتب . وتعرف أن اجازات الوضع تساوى كذا يوماً وان إنجاب اكثر من ثلاثة يعنى ضياع بعض الحقوق . وان الانجاب وتربية الطفل تعنيان التخلى عن «الاوفر تايم» وأنها لاتستطيع بأى شكل اصطحاب ابنها

الى العمل معها . ثم الثانية فى الريف . تعمل فى الحقل وليس لها مواعيد عمل محددة ولا اجازات ولاترقيات . تستطيع اصطحاب ابنها معها وتركه فى رعاية أخته التى تكبره بسنوات قليلة . الأولى هى المرأة العاملة فى وحدة منظمة والثانية مجرد امرأة عاملة وتسمى من النشيطات اقتصادياً .

ذلك النفر الذى رفع دعوة «عودة المرأة الى البيت» لم يكلف خاطره دراسة العلاقة العكسية بين عمل المرأة الإنتاجى والمنظم وبين اتجاهاتها نحو الانجاب . انه يلتقط بعض الموضوعات التى يراها مثيرة للقراءة والكتابة دون التدقيق فى تأثيرها حتى على تلك السياسات الرسمية التى تنتهجها الدولة .

إننا نرد على هذا النفر القليل الذى أثار زوبعة كبيرة والذى ارتفع صوته أكثر من اللازم. نرد عليه عليه بإعادة طرح المطالب الاساسية لنساء مصر .. وهى أننا نريد أن نرى أغلبيتنا وقد انخرطت فى **العمل الانتاجى المنظم** فى الزراعة والصناعة والخدمات .. فى كافة فروع العمل . يومها لن تحتاج الدولة الى كل هذه الأجهزة المكلفة التى تقوم بالاعلان عن أهمية تنظيم الأسرة . لن تحتاج الى ذلك الاعلان ثقيل الظل الذى كان يأمرنا بالنظر حولنا .. ولم يقل لنا لماذا حولنا بالتحديد .

الاعلان الذى صممه خبير أمريكى فشل فى توصيل معناه الينا .. واستمرت نساء مصر ينجبن أطفالا ليس إغاظة فى أحد أو لعدم القدرة على النظر حولهن .. وإنما لأن الخبير وغيره من الخبراء لم يفهموا جيدا قضية الست أم محمد .

* * *

تقسيم العمل
وادعاء حماية المرأة

فى بعض مراحل التطور الاجتماعى يفرض على جنسى المجتمع تقسيم جائر للعمل ، بحجة حماية المرأة ــ ذلك الكيان الرقيق المسمى بالجنس اللطيف ــ من قسوة العمل الانتاجى .

ثبت مع الأيام أن تقسيم العمل المفروض على جنسى المجتمع اكثر قسوة على النساء ، بل إنه تقسيم متخلف ورجعى .

بعد أن أصبح القطن هو المحصول التصديرى الرئيسى للبلاد بدأت صناعة القطن فى مصر . فنشأت أولى مراحل هذه الصناعة . فظهرت المحالج التى كان يدخلها القطن فى جوالات ليخرج منها فى بالات تشحن الى مصانع الغزل والنسيج فى انجلترا . خطت المرأة المصرية أولى خطوات العمل الانتاجى الصناعى فى هذه الوحدات ، محالج القطن .

فى هذه المحالج ، توجد مرحلة تصنيع اسمها «الفرفرة» كان النساء والأطفال يقمن بفرفرة القطن فى بداية إنشاء هذه الوحدات فى البلاد . ولاأدرى إذا كن لايزلن يقمن بها الى الآن أو لا . أرجوا أن تكون الدولة قد طورت من هذه الصناعة بحيث يتم تحرير الانسان العامل من كافة نتائجها الصحية المميتة .

قاعة «الفرفرة» تستوعب كميات كبيرة من القطن القادم من الحقول يلقى بكميات هائلة منه فى هذه القاعات . ثم تقوم النساء والأطفال بالهجوم عليه وبعثرته بالأيدى لساعات حتى يتخلص من الاتربة والشوائب العالقة به ويصبح وزنه فى المرحلة التالية وهى الكبس «صافياً» أى قطناً خاماً بلا أتربة .

تعيش النساء والأطفال فى هذه القاعات لساعات فى جو من الأتربة وغبار القطن مما يسبب لهم امراضاً صدرية حادة . وعندما جاء هارولد بتلر ، المدير المساعد فى مكتب

العمل الدولى الى مصر عام ١٩٣٢ لدراسة شئون العمل والعمال ولكتابة تقارير وتوصيات الى الحكومة المصرية ، زار عددا من هذه المحالج فى المحلة وطنطا وأوصى فى تقاريره الى أهمية إصدار تشريعات لحماية الطفولة والنساء من أخطار العمل . لذلك صدر القانون ٤٨ لعام ١٩٣٣ بشأن تنظيم تشغيل الأحداث والقانون ٨٠ لعام ١٩٣٣ بشأن تنظيم تشغيل النساء . لم يكن صدور القانون صدفة وانما كان بسبب سوء الحالة الصحية التى لمسها وكتب عنها هارولد بتلر فى تقريره الى الحكومة المصرية .

الكلام المعسول الذى نسمعه عن تقسيم عمل يحمى المرأة ، يتحول فى المجتمع الرأسمالى الى فعل مدمر .

لأن الرأسمالية عندما تحدد ـ وبالقانون ـ أنواع الأعمال التى يحظر فيها تشغيل النساء ، ثم تطنطن «بانجازاتها الانسانية تجاه النساء العاملات ، فإنها فى الحقيقة تتعمد عدم مناقشة صلب وجوهر ومضمون عناصر حماية النساء العاملات فى البلاد .

الرأسمالية تحدد إتجاهاتها نحو حماية النساء العاملات بفرض تقسيم عمل ، لكل قسم من العمل الجنس الذى يتلاءم معه ومع طبيعته ومكوناته الفسيولوجية التى تراها الرأسمالية . الرجال يعملون فى الصناعة الثقيلة . النساء يصلحن فى الاعمال الدقيقة ، الرجال يتلاءمون مع الصناعات الهندسية والكهربائية . النساء يصلحهن سكرتيرات وعاملات على الآلات الكاتبة . الرجال يقومون بالأعمال الثقيلة فى الزراعة . النساء يعملن للاعمال الزراعية الخفيفة . الرجال خلقوا للقضاء ، والنساء تلائمهن مهنة المحاماه . الرأسمالية فى إجرائها هذا تبعد وتتباعد عن صلب وجوهر ومضمون حماية المرأة العاملة من اخطار المهنة التى تعمل بها .

إن محابة النساء العاملات لمحاصرتهن فى مجموعة أعمال انتاجية أو خدمية لايخرجن منها ، ليست جوهر المحابة ولا مضمونها الحقيقى التقدمى .

حماية النساء العاملات لابد وأن تبدأ أولاً بالاعتراف بوظائفهن الطبيعية فى الحياة كوظائف اجتماعية. نبدأ بالاعتراف بأن الأمومة ورعاية الطفولة هى وظائف اجتماعية يلعب جهد المرأة دوراً أساسيا فيها ولكن يقع على المجتمع دور مبدئى آخر فى فرض حمايته عليها فى كافة مراحلها .

قبل نشأة المجتمع الصناعى الحديث ، كانت المرأة جزءا من طبقتين أساسيتين فى المجتمع الاقطاعى الزراعى السابق على الثورة الصناعية ثم التحولات الرأسمالية . كانت إما منتمية الى طبقة الاقطاعيين أو الى طبقة الاقنان ، فى إطار علاقات الطبقة الأولى كانت المرأة ــ الزوجة والأم ــ لاتعانى كثيرا مما يسمى العمل المنزلى. فى هذا الوقت والزمان كانت ربة البيت الاقطاعى تستعين بجهد الاخريات من الطبقة الدنيا فى أعمال البيت وتربية الأولاد وحتى فى ارضاعهم . وفى الجهة المقابلة كانت المرأة الزوجة والأم والواقعة ضمن طبقة الاقنان تجمع بين كافة وظائفها الطبيعية والانتاجية الزراعية التابعة. فهى التى ترعى شئون منزلها وهى التى ترضع ابناءها وهى التى تشارك الزوج فى أعماله الزراعية المفروضة عليه . فى ذلك الوقت كان تنظيم العمل اليومى غير خاضع لنظام وجدول زمنى دقيق ، كذلك لم يكن يدخل فى إطار التنظيم الجماعى . كان يمكن لهذه المنتجة الزراعية أن تخصص الوقت اللازم لكل مسئولية حسب ماتراه هى . رب العمل المباشر فى التنظيم الاجتماعى الجماعى العام أو مسئول العمل المباشر الذى ينفذ القرارات ويراقب العمل المنظم لمجموعة كبيرة من البشر ، لم يكن قد تواجد فى صورته الحالية .

بالرغم من كثرة المسئوليات ، وبالرغم من قسوة العمل على كل الجبهات ، الا أن الانفصال بين البيت والحقل (الذى هو لمعان العمل الرئيسى) لم يكن قد حدث . هذا بجانب ذلك . والعملان يؤدان معا .

يمكن مراقبة ذلك ، إلى الآن ، فى ريف البلاد . المرأة الريفية تستطيع أن تؤدى أعمال منزلها ثم تذهب مع ابنائها الى الحقل أو الى السوق . كما أنها تستطيع أن تبدأ بعمل الزراعة لتعود بعد ذلك الى أعمال البيت .. وبالعكس . فهى تنظم وقتها فى حدود مسئولياتها اليومية وفى إطار قدرتها على إنجاز مايمكن إنجازه .

اختلف الوضع مع نشأة المجتمع الصناعى الحديث ، عندما اضطرت النساء المنخرطات فى العمل فى الصناعة ان ينفصلن لساعات عن المنزل والأولاد للذهاب الى مكان العمل للوقوف لهذه الساعات امام الالة فى إطار من تنظيم جماعى اجتماعى محكم . اذا امتنعت عن الذهاب الى العمل ، حرمت من الأجر ، واذا ذهبت الى

العمل حرمت من رعاية أولادها . أو بأكثر دقة حرم البيت من مرتبه ، وحرم الابناء من أمهم .

الرأسمالية تناقش حماية المرأة من منهاج تقسيم العمل بين الاناث والذكور ، أما الاشتراكية فتناقش فكرة الحماية بمنهاج حماية الأسرة أثناء غياب الإناث ثم حمايتها ، هى ، من الأخطار المهنية المصاحبة للعمل الصناعى .

هذا هو الفرق .

فى حالة محالج القطن مثلا .. تدفع الرأسمالية بالنساء والأطفال الى قاعات «الفرفرة» لانهم — كما تدعى — أسرع حركة من الرجال . فى هذا الاجراء لاتعبأ كثيرا بالأخطار التى يتعرضون لها والتى تأتى فى مقدمتها إصابتهم بالربو الرئوى . اما عندما يسير المجتمع فى التطور الاشتراكى فإن الحماية تبدأ بإجراء الأبحاث التى تسعى الى اختراع الاله التى تقوم مقام العمل اليدوى والبشرى ، بحيث لايتعرض أى عامل أو مواطن أو عاملة او طفل الى أخطار هذه المهنة .

هذا مثال .. ثم مثال آخر .

قيل — ولايزال يقال — ان الرجال هم صناع الصناعة الثقيلة . والى عهد قريب — ربما الى فترة العشرين عاما الماضية — لم تكن للنساء العاملات أية علاقة بهذه الصناعة فيما عدا اللائى قمن بوظائفها الادارية . وعندما كان الحديث يدور عن هذه الصناعة لم يكن المتحدثون يذهبون بعيدا فيه . فلم يطرحوا فى مناقشاتهم ان هذه الصناعة — وخاصة فى بعض خطوط إنتاجها — تحتاج الى البشر الاشداء . فالاشداء وحدهم هم القادرون على العمل مع الصلب المصهور أو الحديد الساخن أثناء تشكيله . ولم يذكروا على الاطلاق ان إدارات هذه الصناعة تفرز الرجال المتقدمين إليها ، الاشداء منهم ، يعملون على خطوط الانتاج الصعبة ، وذوو البنية الضعيفة يلحقون بالعمل فى أقسام أخرى وعلى خطوط إنتاج أسهل .

خلال العشرين عاما الماضية أدخلت تحسينات تكنولوجية على الكثير من آلاتها بحيث تطور العمل وسمح بتساوى الاشداء مع غير الاشداء. أصبحت الآله هى الشدة ذاتها . فى هذه الحالة دخلت النساء العاملات الى الصناعة الثقيلة المتطورة مثلها مثل

الرجال ضعاف البنية . فى المانيا الديمقراطية والسويد نجد النساء العاملات يجلسن فى مقصورات زجاجية وأمامهن مجموعة مركبة من الأزرار والمحركات والجداول تضغط العاملة على الأزرار ثم تدفع بالمحركات وتتبع الجداول فيتم العمل وهى بعيدة كل البعد عن أخطار المهنة ومشقاتها .

نسى الرأسماليون ان يسجلوا ان تقسيم العمل الذى فرضوه على جنسى المجتمع لم يكن بدافع الرحمة بالنساء العاملات وانما يعود أحد أسبابه الى التخلف العلمى والتكنولوجى .. والآن لابد أن نذكرهم ان التقدم التكنولوجى قد حطم هذا التقسيم فى بعض البلدان .
ثم مثال ثالث .

بالرغم من هذا التقسيم المبنى على التفرقة بين الجنسين، تلجأ الرأسمالية ذاتها الى تحطيمه .. متى ؟ .. عندما تواجه أزمة فى اليد العاملة الفنية بين الذكور . كان المبدأ السائد ان النقل الثقيل من امتصاص الذكور. ولكن وبمشاهدات كل زوار المجتمعات الصناعية المتقدمة ، رأسمالية وإشتراكية ، نجد النساء العاملات وهن يجلسن خلف عجلة القيادة فى الاتوبيسات والترام والترولى باس . فى الرأسمالية .. ثم اللجوء الى النساء لملء فراغ تركه الذكور ، وبذلك تم تحطيم التقسيم الجائر .. وفى الاشتراكية تم دخول المرأة العاملة الى النقل الثقيل بسبب الغاء التمييز والغاء التقسيم ذاته .

فى العالمين معا .. الاشتراكى والرأسمالى .. نجد النساء العاملات وقد ارتدين القفاز على أيديهن وجلسن وراء عجلة قيادة المركبات العامة المزدحمة.. ثم تحصل تعريفة الركوب فى ذات الوقت . يكمن الفرق فى هذه الحماية المعطاه والمكفولة لأمومة وأبناء هذه العاملة فى هذا المجتمع أو فى المجتمع المواجه الآخر .

المدهش ، والمثير للسخرية ، ان الرأسمالية ترفع شعارها الانسانى الرقيق الخاص بحماية المرأة من أخطار بعض المهن والأعمال وتفرض تقسيمها للعمل الذى يحرم النساء من الانخراط فى صلب العملية الانتاجية أو بعض المجالات الخدمية بهدف الإبقاء على شريحة واسعة منها رصيدا احتياطيا للعمالة وللبطالة .

ولأن الناس فى ظل الرأسمالية لابد وأن يستمروا طبقتين فإنهم أيضا لابد وأن يعاملوا كجنسين . جنس أعلى وآخر أدنى . مثل تعاملها مع الطبقات تماما . أما حماية النساء العاملات فى جوهره ومضمونه الحقيقى .. فهذا مالم يفكروا فيه على الاطلاق . والا .. كيف يبررون .. رفعهم لمبدأ تقسيم العمل «الانسانى» على أساس من الجنس، ثم رفضهم منح المرأة العاملة إجازات وضع كافية تسمح لها باسترداد صحتها بعد هذا الجهد الانجابى الانسانى العظيم ؟ كيف يبررون وضعهم هذا المبدأ ثم تهربهم من توفير دور حضانة ملائمة لابناء العاملات .. تتناسب تكاليفها مع الأجور التى يدفعونها الى هذه الأم ؟

إننا نفهم حماية المرأة العاملة من أخطار المهنة فى إطار مفهوم أوسع واشمل وهو حماية الطبقة العاملة من تلك الأخطار

كما أننا نفهم حماية المرأة والأسرة على أنه الاعتراف بهذه الخاصية الانسانية الأصيلة التى تتميز وتتمتع بها النساء العاملات وغير العاملات .. وهى أنها «الرحم» الذى ينمو فيه الجنس البشرى كله .

المرأة المصرية طبقات .

واحدة تملك أدوات إنتاج .. كتلك الأرض أو المصنع أو البوتيك . لذلك فهى تملك دخلا ثابتا يشد أذرها ويغنيها عن سؤال اللئيم .

واحدة أخرى ، تملك لاشىء .. أى أنها لاتملك شيئا . فهى اذا بلا دخل يشد أزرها ويغنيها عن سؤال نفس اللئيم .

الأولى تملك مظلة اقتصادية . والثانية ، رأسها مكشوف للعراء .

هذا النفر الذى يرفع دعوة «عودة المرأة الى البيت» لم يمس المرأة الأولى . هذه المالكة التى تملك الدخل والتى ضمنت لها الطبقة التى تنتمى إليها تلك المظلة. إنه يتجه الى تلك التى لاتملك شيئا وتسعى الى أن يصبح لها دخل من عرقها وكدها ومشاركتها كافة المنتجين فى العملية الانتاجية . هذا النفر لم يتحدث عن هؤلاء النسوة اللاتى يحتمين بعوائد الملكية . لقد صب كل نقده وادعاءاته على تلك الضعيفة الفقيرة التى لجأت الى الاحتماء بعوائد العمل .

فى إدعائهم ان المرأة تخرج من بيتها الى عملها ، فتزيد من أزمة المواصلات العامة .. لم يجرؤ نفر منهم على الاقتراب من اللاتى يمتلكن السيارات الخاصة التى تزدحم بها شوارع العواصم .. لم يجد نفر منهم . خافوا أن تطل إحداهن من نافذة سيارتها وتمسك «بتلابيبهم»« صبوا كل ادعاءاتهم المضللة على هذه المسكينة الواقفة أمام الاله او القابعة على مكتب فى جهاز الدولة . ولأنهم يعلمون جيدا ان العاملة على الإله تنتج انتاجاً حقيقيا ، فقد تجاهلوها ــ ولو إلى حين ــ وأمسكوا بالثانية وبشكل مباشر وادعوا أنها تفضل اشغال الإبرة و«تقميع البامية» واتهموها بأنها السبب فى تعطيل مصالح الناس وازدياد التعقيدات البيروقراطية وربما كانت السبب الأصلى فى انهيار الانفتاح وعزوف المستثمرين المالكين للدولار والفرنك والمارك والين عن الحضور بالسلامة الى أرض مصر . ربما نسوا ان الحقائق والأرقام ستكذبهم .

حسب إحصاء ١٩٧٦ بلغ عدد العاملات فى دواوين الحكومة ١٣٥,٥٩٢ امرأة عاملة من عدد كلى أعلنه الرئيس حسنى مبارك فى خطاب أول مايو ١٩٨٦ يبلغ ٣,٢ مليون موظف وعامل. إذا، فهى أقلية فى المحيط البشرى الحكومى. هل تملك هذه الأقلية أن تسير اتجاهاتها وتوجهاتها الكسولة على الأغلبية نشطة الكفاءة .

ومع ذلك فإن القضية ليست فى الاعداد أو الادعاءات .. إنها فى التوجه العام لهذا النفر . التوجه الخاطىء ضد مصالح مجموع النساء . إنهم ضد التحرك الجماعى المتجه الى التقدم والاستقلال. لأنهم بصراحة لايستطيعون أن يسجلوا ذلك بصراحة.. البسو كلماتهم معانى أخرى وألبسو المرأة العاملة وقدرتها على المشاركة العامة.. كافة المسئوليات الاجتماعية التى لاذنب لها فى حدوثها . إنهم يتناسون عن عمد ان العمل قيمة إنسانية . بل هو اعظم القيم الانسانية على الاطلاق . لولا هذه القيمة لما استمرت الانسانية على مدى تاريخها تحرز التقدم على كافة الجهات. هذه القيمة الإنسانية العليا لايمكن أن تتوالد عنها الرزائل .

الرزائل تتوالد من الرزائل .

عمل المرأة قيمة مضافة الى القيم الأخرى . ونحن .. نريدها ان تسود .

* * *